محاكمة مسؤولين في هيئة القُصّر الكويتية بتهم فساد



أحالت الهيئة العامة الكويتية لمكافحة الفساد (نزاهة) ،اليوم الأحد، مسؤولين اثنين في الهيئة العامة لشؤون القُصّر إلى النيابة العامة بتهمة ارتكاب جريمة الإضرار الجسيم بالمال العام.

وأعلنت "نزاهة" أن هذه الإحالة جاءت بعد الفحص وجمع الاستدلالات عن هذه القضية، واستمراراً لجهودها الرامية لمكافحة الفساد ودرء مخاطره.

والهيئة العامة لشؤون القصّر هي هيئة أُنشئَت بغرض الوصاية على من لا وصي ولا ولي له من القصّر والمحجور عليهم وفاقدي الأهلية والمفقودين، وحماية أموالهم وصيانة ممتلكاتهم، بحسب تعريفها الرسمي.

وقالت صحيفة القبس عن هذه القضية إنه في حال إدانة القيادي والإشرافي المتهمان بالفساد فقد يواجهان الحبس المؤقت لمدة لا تزيد على 3 سنوات وبغرامة لا تقل عن 3 آلاف دينار (10 آلاف دولار)، ولا تزيد على 20 ألف دينار (66 ألف دولار)، بحسب قانون الأموال العامة.